60

ورقة تقدير موقف

إغلاق وكالة "الأونروا" كمقدّمة للقضاء على حقّ العودة

امطانس شحادة

تشرين الثاني 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 60

إغلاق وكالة "الأونروا" كمقدّمة للقضاء على حقّ العودة

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2024
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

أُسِّست "الأونروا"، وكالة الأمم المتّحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى، عام 1949 بقرار من الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة. وكانت مَهمّتها الأساس هي تقديم المساعَدة المؤقّتة للّاجئين الفلسطينيّين الذين هُجِّروا خلال النكبة عام 1948.[1]

وقّعت إسرائيل اتّفاقًا رسميًّا يؤسّس اعتراف دولة إسرائيل بنشاط الأونروا في الضفّة الغربيّة وغزّة عام 1967،[2] والتزمت الحكومة الإسرائيليّة فيه بعدم التدخُّل في شؤون وكالة الأمم المتّحدة في المجال الإنسانيّ. ووافقت الحكومة الإسرائيليّة على ضمان حماية وأمن موظَّفي الأونروا ومنشَآتها وممتلَكاتها، وعلى السماح بحرّيّة حركة مَرْكبات الأونروا إلى داخل إسرائيل والمناطق المحتلّة، وعلى الإبقاء على الترتيبات الماليّة القائمة سابقًا مع السلطات الحكوميّة (مصر والأردن) التي كانت تعمل في الأرض المحتلّة قبل عهد الاحتلال.

منذ بداية الحرب على غزّة، بدأت إسرائيل بالتحريض على وكالة الأونروا. لقد عملت بصورة مثابِرة وبوسائل عدّة على التحريض عليها وتعطيل عملها. من ذلك -على سبيل المثال- الادّعاءُ أنّ حركة حماس تستخدم مَرافق المنظَّمة كمَرافق عسكريّة وقواعد لإطلاق الصواريخ في قِطاع غزّة، وأنّ عددًا من موظَّفي الوكالة شاركوا في هجوم حماس في السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023). كذلك استمرّت إسرائيل في التحريض على جهاز التعليم التابع للوكالة بذريعة التحريض في مناهج التعليم ضدّ إسرائيل ويشجّع العنف. وكانت ذروة هذا التحريض والعداء عبْر سَنّ الكنيست قانونَيْن لوقف ومنع عمل وكالة الأونروا في الأراضي الواقعة تحت السيادة الإسرائيليّة، أي بما يشمل القدس الشرقيّة، نهاية تشرين الأوّل /أكتوبر في العام الماضي (2023).

ترى ورقة الموقف هذه أنّ أهداف إسرائيل من تصعيد حملتها تجاه وكالة الأونروا، وسَنّ قوانين إغلاق عمل الوكالة داخل الأراضي الواقعة تحت سيادة دولة إسرائيل ومنع التواصل معها، هي في أساسها أهداف سياسيّة أبعد ممّا تدّعي إسرائيل وتعلن. وذلك أنّ إسرائيل ترمي عبْر حملة ملاحقة وكالة الأونروا إلى إغلاقها إغلاقًا نهائيًّا، وبالتالي تسعى إلى إغلاق ملفّ اللاجئين الفلسطينيّين عامّة وإلغاء حقّ العودة، تمهيدًا للحسم في شأن القضيّة الفلسطينيّة وَفقًا للرؤية الإسرائيليّة وفرض حلّ الأمر الواقع وتحويل الاحتلال إلى حالة طبيعيّة.[3]

هذه الأهداف ليست جديدة، وقد حاولت إسرائيل في السابق الدفع في هذا الاتّجاه. وضّحت دراساتٌ وأبحاث إسرائيليّة عديدة هذه الأهدافَ في السنوات الأخيرة، على نحوٍ ما سنوضّح في هذه الورقة عبْر مراجعة عدد من هذه الأبحاث والدراسات.

---

1. وَفْقًا لموقع وكالة الأونروا الرسميّ، المهامّ الأساسيّة المَنُوطة بِـ "الأونروا - وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى" تشمل خدمات التعليم والرعاية الصحّيّة والإغاثة والبنْية التحتيّة وتحسين المخيّمات والدعم المجتمعيّ والإقراض الصغير، والاستجابة الطارئة -بما في ذلك ما يحدث في أوقات النزاع المسلّح- لقرابة 5.9 مليون لاجئ فلسطينيّ مسجَّلين لديها في الأردن ولبنان وسوريا والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. وتنسيق الخِدْمات التي تقدّمها لهم المنظَّماتُ غيرُ الحكوميّة وبعض منظَّمات الأمم المتّحدة الأخرى. تعمل الوكالة بوصفها وكالةً مخصّصة ومؤقَّتة، على أن تُجدَّد ولايتها كلّ ثلاث سنوات حتّى الوصول إلى حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة. ويجري تمويل الأونروا على نحوٍ كامل تقريبًا من خلال التبرُّعات الطوعيّة التي تقدّمها الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة. موقع وكالة الأونروا الرسميّ.

2. مركز مدار، تقدير موقف. (2024، 19 شباط). إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قِطاع غزّة في اليوم التالي للحرب: قراءة في الأسباب والتداعيات. رام الله، مركز مدار.

3. للمزيد بشأن التغيُّرات في تعامل الحكومة الإسرائيليّة تجاه الضفّة الغربيّة منذ بداية حرب الإبادة على غزّة، ومحاولات فرض "خطّة الحسم" التي طرحها الوزير سموتريطش عام 2017 على أرض الواقع، انظر/ي: شحادة، امطانس. (2024، تشرين الأوّل). "التغيُّرات في سياسات إسرائيل تجاه الضفّة الغربيّة"، ورقة موقف 58. حيفا، مدى الكرمل. وللمزيد بشأن مساعي إسرائيل لخلق احتلال من نوع جديد لقِطاع غزّة في اليوم التالي لحرب الإبادة على غزّة، انظر/ي: مصطفى، مهنّد. (2024، تشرين الأوّل). "احتلال جديد، وليس من جديد للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967". ورقة موقف 59، حيفا، مدى الكرمل.

إغلاق ملفّ اللاجئين الفلسطينيّين والقضاء على حقّ العودة

أقرّت الهيئة العامّة في الكنيست، في الجلسة الافتتاحيّة للدورة الشتويّة يوم الإثنين الـ 28 من تشرين الأوّل (2024)، بالقراءة الثالثة والأخيرة، مشروعَيْ قانون يحظران عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين "الأونروا"، التابعة للأمم المتّحدة، والتي أنشأتها المنظّمة عام 1949 لمتابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيّين الذين هُجِّروا من أراضيهم وبيوتهم في النكبة عام 1948، ومنع التواصل معها، في المناطق الواقعة تحت ما يسمّى "السيادة الإسرائيليّة".[4]

يهدف القانون الأوّل، قانون "إيقاف عمل الأونروا في أراضي دولة إسرائيل، 2024"، إلى منع الوكالة من تشغيل أيّ مكتب تمثيليّ، أو تقديم أيّ خدمة، ومنعها من القيام بأيّ نشاط، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر، في أراضي دولة إسرائيل، أي الأراضي الواقعة تحت سيادة دولة إسرائيل، بما في ذلك القدس الشرقيّة.[5] وأيّد 92 عضو كنيست مشروع قانون حظر الأونروا وأنشطتها في إسرائيل، وعارضه 10 أعضاء فقط.

وينصّ القانون الثاني، "قانون إنهاء أنشطة وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى الأونروا 2024"،[6] على إلغاء المعاهدة القائمة بين إسرائيل ووكالة الأونروا، التي وُقّعت في الـ 14 من حَزيران /يونيو عام 1967.[7] أيّد 87 عضو كنيست مشروع قانون حظر الاتّصالات مع الأونروا، وعارضه 9 أعضاء.

تمنع هذه القوانين أيّ مندوب من الحكومة الإسرائيليّة من إجراء أيّ اتّصالات مع الأونروا، وتمنع وزارةَ الداخليّة الإسرائيليّة من إصدار تأشيرات دخول لموظّفي الأونروا، وكذلك يُحظَر على موظّفي الجمارك تنفيذ إجراء إدخال البضائع التي تستوردها الأونروا إلى قِطاع غزّة أو الضفّة الغربيّة، وسيجري إلغاء الإعفاء من الضرائب التي تحظى بها الوكالة.

علاقة دولة إسرائيل والأونروا - نبذة من تاريخ عدائيّ

اتّسمت علاقات إسرائيل بالأونروا في العَقدَيْن الأخيرَيْن بالعدائيّة والتوتُّر، وسعت إسرائيل سعيًا حثيثًا إلى تقليص عمل الوكالة، أو استبدالها، إلّا أنّ غياب البديل حالَ دون ذلك.[8] تدّعي إسرائيل، ابتغاءَ تبرير سياساتها تجاه وكالة الأونروا وسَنّ قوانين منعها عن العمل، أنّ هناك مؤشِّرات إلى أنّ أنشطة الأونروا تستخدمها حركة

4. عرب 48. (2024، 28 تشرين الأوّل). الكنيست يقرّ بشكل نهائيّ قانونًا يحظر نشاط أونروا داخل إسرائيل وقانونًا آخر يحظر الاتّصالات معها. عرب 48.

5. للاطّلاع على صيغة القانون في موقع الكنيست: قانون إيقاف عمل الأونروا في أراضي دولة إسرائيل، 2024. موقع الكنيست.

6. للاطّلاع على صيغة القانون في موقع الكنيست: قانون إنهاء أنشطة وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين في الشرق الأدنى الأونروا 2024. موقع الكنيست.

7. للتوسّع بشأن تاريخ علاقات إسرائيل مع وكالة الأونروا: مركز مدار. (2024، 29 تشرين الأوّل). القراءة النهائيّة: قانونان يمنعان عمل وكالة "الأونروا" في مناطق "السيادة الإسرائيليّة" ويحظران التعامل معها. الراصد القانونيّ، مركز مدار، رام الله.

8. للتوسُّع في هذا الصدد، في الإمكان مراجعة ورقة موقف موسَّعة تُراجِع علاقات إسرائيل بوكالة الأونروا، من إصدار مركز مدار. تقدير موقف. (2024، 19 شباط). إسرائيل تسعى إلى إيقاف عمل وكالة الأونروا في قِطاع غزّة في اليوم التالي للحرب: قراءة في الأسباب والتداعيات. رام الله، مركز مدار.

حماس غطاءً للأعمال "الإرهابيّة"، وأنّ نشاط هذه الوكالة يشجّع ويديم استمرار الصراع مع دولة إسرائيل، وبخاصّة من خلال نظام التعليم التابع للأونروا.

في نهاية العام المنصرم (2023)، نشرت بعض وسائل الإعلام الإسرائيليّة تقارير تفيد بأنّ الجيش والمؤسَّسة الأمنيّة يعملان على تفكيك وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) كلّيًّا. وقد بدأ الجيش الإسرائيليّ البحث عن بدائل واقعيّة عمليّة وفعليّة بديلة لوكالة الأونروا تقوم بنقل المساعَدات إلى النازحين في غزّة. وجاء في تلك التقارير أنّ المؤسَّسة الأمنيّة تدّعي أنّ وكالة الأونروا تجاوزت حدود صلاحيَاتها في قِطاع غزّة، وأنّ تفكيك وكالة الأونروا سيؤدّي إلى إضعاف أدوات حركة حماس المدنيّة وقدراتها على تقديم الخدمات لسكّان غزّة.[9]

وقد سبق هذا التقريرَ نشرُ وثيقة سرّيّة عن وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة توضّح مخطَّط الحكومة الإسرائيليّة الرامي إلى إخراج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين (الأونروا) من قِطاع غزّة بعد الحرب. جرى هذا النشر في القناة الإسرائيليّة الرسميّة في نهاية كانون الأوّل من العام المنصرم (2023).[10] وَفْقًا لهذه الوثيقة: تشمل الخطّة الإسرائيليّة ثلاث مراحل: الأولى تتضمّن تقريرًا شاملًا عن تعاون "الأونروا" المزعوم مع حركة حماس، والثانية تقضي بتقليص عمليّات الوكالة في القِطاع المحاصَر، والبحث عن منظَّمة بديلة لتوفير خدمات التعليم والرعاية الاجتماعيّة، وفي المرحلة الثالثة سيجري نقل جميع واجبات وصلاحيَات الوكالة إلى الهيئة التي ستوافق عليها إسرائيل على أنّها ستحكم غزّة بعد الحرب.

وقد تضمّنت حملة إسرائيل خطوات فعليّة للضغط على الأونروا، من بينها تقييد حسابات الوكالة في البنوك الإسرائيليّة، وإلغاء الإعفاءات الضريبيّة الممنوحة للوكالة، وسحب تأشيرات الدخول من موظَّفي الوكالة.[11] كذلك قامت بالضغط على الدول الممولّة للوكالة لتقليص ميزانيّات الوكالة. وفعلًا، في شباط المنصرم (2024) قامت 15 دولة غربيّة بتعليق الميزانيّات المخصَّصة لوكالة الأونروا، من بينها الولايات المتّحدة واليابان وكندا وأستراليا وبريطانيا.[12] وقد سبق أن قامت إسرائيل بحملة مماثلة بعد حرب "الجرف الصامد" عام 2014، حيث ضغطت على الإدارة الأمريكيّة وبعض الدول الأوروبيّة لإيقاف تمويل الوكالة.[13] وقد نجحت هذه الضغوط حين تجاوب الرئيس الأمريكيّ الأسبق ترامپ مع مَطالب الحكومة الإسرائيليّة، فجمّد تمويل وكالة الأونروا عام 2018، وحاول إغلاق الوكالة أو تجفيف مصادر التمويل على الأقلّ.[14]

9. نيچل، يعقوف. (2024، 4 كانون الثاني). يجب إلغاء الأونروا في اليوم الذي يلي الحرب. **معاريف**.

10. أڤراهام، يارون. (2023، 28 كانون الأوّل). نشر أوّل: إسرائيل تطالب بإخراج وكالة "الأونروا" من قِطاع غزّة. **موقع ماكو**.

11. القناة 14. (2024، 8 شباط). الحرب على الأونروا: إسرائيل تقرّر التركيز على تجفيف تمويل المنظّمة. **موقع القناة 14**.

12. هيس، عميرا. (2024، 1 شباط). عندما يعاقِب الغرب، إسرائيل تبتهج إسرائيل - لسنوات عديدة كانت الأونروا في مرمى نيران إسرائيل. **هآرتس**.

13. قادت الحملةَ آنذاك نائبةُ وزير الخارجيّة تسيپي حطوڤيلي، التي وضّحت في محاضَرة لها في الـ 7 من تمّوز /يوليو عام 2017، في مركز الأبحاث **The Center for Near East Policy Research**، الخطوات التي قامت بها تجاه وكالة الأونروا.

14. تيڤون، أمير. (2016، 6 آب). البيت الأبيض يدعو إلى تغيير مكانة وكالة الأونروا". **هآرتس**.

تُهَم جاهزة ضدّ وكالة الأونروا

كما أشرنا آنفًا، ملاحَقة وكالة الأونروا، وتحضير تُهَمٍ دعمها للإرهاب وإخفاقها في القيام بدَوْرها، واتّهامها بتأبيد مسألة اللاجئين الفلسطينيّ، لم تكن بالمسألة الجديدة في إسرائيل. وقد خَصّصت مراكز أبحاث إسرائيليّة (بعضها ذات تأثير بالغ على صناعة السياسات في إسرائيل) العشرات من الأبحاث وأوراق الموقف والاستشارة القانونيّة لكيفيّة التعامل مع وكالة الأونروا والسعي إلى إغلاقها، وتحضير التهم والادّعاءات والتبريرات لذلك.[15]

توضّح مراجعة بعض تلك الدراسات والمقالات التي نُشِرت في العَقد الأخير أنّ الادّعاءات والتهم تجاه الأونروا كانت جاهزة قبل بدء الحرب على غزّة، وقبل عمليّة طوفان الأقصى، وأنّ أهداف إسرائيل من ذلك أبعد وأوسع من مجرّد تقليص قدرات حماس المدنيّة في غزّة.

فعلى سبيل المثال، في العام 2015 نشر معهد كوهيلت، المعروف بقربه من أحزاب اليمين في إسرائيل وبتأثيره على صناعة السياسات الحكوميّة، دراسة بعنوان "الأونروا: مساعدة الإرهاب أَمْ مساعدة الفلسطينيّين؟"، من إعداد عَمِي-حاي ماچن وأوري عكيفا. تركّزت الدراسة في "تحضير أدلّة تشير إلى تورُّط وكالة الأونروا في التحريض على الإرهاب الفلسطينيّ ضدّ دولة إسرائيل"،[16] كما اقترحت الورقة إجراءات سياسيّة وقانونيّة عمليّة لكيفيّة إغلاق الوكالة.

كذلك نَشَرَ في العام 2015 نير عمران، وهو ضابط احتياط في الجيش الإسرائيليّ ومحاضِر في قسم حلّ النزاعات في جامعة بار إيلان، مقالًا في "المعهد للإستراتيجيّة الصهيونيّة" حمل العنوان "حان الوقت لتفكيك الأونروا".[17] يدّعي عمران أنّ الأونروا وُلِدت بالخطيئة، وأنّه قد آن الأوان لتفكيكها. والخطيئة، وَفقًا لعمران، وُلِدت مع الاستجابة لضغوط الدول العربيّة على الأمم المتّحدة لإقامة وكالة خاصّة وحصريّة لقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين، في حين أنّ هناك مفوَّضيّة عليا للأمم المتّحدة تتعامل مع اللاجئين في جميع أنحاء العالم، وهي تؤدّي عملها بنجاح وفاعليّة منذ الحرب العالميّة الثانية، وتوفّر أملًا وأفقًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا للّاجئين.

يضيف الكاتب أنّ الخطورة من وجود الأونروا تكمن في أنّ الوكالة حدّدت لنفسها "من هو اللاجئ"، وذلك على العكس من تعريف المفوَّضيّة العامّة للّاجئين التي تعرّف اللاجئ على أساس المَخاطر التي تُهدِّد حياته وحرّيّته، بينما تعرّف وكالة الأونروا اللاجئ الفلسطينيّ بأنّه كلُّ مَن غادر منزله قسرًا من فلسطين الانتدابيّة في العام 1948. وبما أنّ التعريف يستند إلى الماضي، سوف يستمرّ اعتباره لاجئًا إلى الأبد. وبذلك يُمنح أيضًا وضع اللاجئ لأحفاد اللاجئين الأصليّين، هم وأبنائهم حتّى نهاية كلّ الأجيال، وإنْ كانوا يعيشون الآن عيشًا مريحًا في تشيلي أو أستراليا. في حقيقة الأمر، من المستحيل سحب صفة اللاجئ وَفقًا لتعريف الأونروا كما يقول الكاتب. والنتيجة أنّ عدد اللاجئين الفلسطينيّين لا ينخفض أبدًا، بل يزداد فقط -وإن حصلوا على الجنسيّة في بلدان إقامتهم-. بِذا يقترح عمران أن يكون حلّ قضيّة اللاجئين عبْر إلغاء تعريف صفة اللاجئ، ولا سيّما ما يخصّ الأجيال الجديدة، لا عبْر عودتهم إلى ديارهم.

ويتابع عمران في التحريض على الأونروا ويتّهمها بأنّها تعمل على خلق بديل للحكومات في الدول التي

15. على سبيل المثال لا الحصر، نشر معهد "The Center for Near East Policy Research" العشرات من الأبحاث والمقالات حول هذا الموضوع؛ وكذلك مركز مسچاف للأبحاث، ومعهد كوهيلت، ومعهد دراسة الأمن القوميّ في جامعة تل أبيب.

16. ماچن، عَمِيحاي؛ وَعكيفا، أوري. (2015، كانون الأوّل). "الأونروا: مساعدة الإرهاب أَم مساعدة الفلسطينيّين؟". معهد كوهيلت.

17. عمران، نير. (2015، حزيران). حان الوقت لإنهاء عمل الأونروا في يهودا، والسامرة، وغزة. المعهد للإستراتيجيّة الصهيونيّة.

استقبلت لاجئين فلسطينيّين، لكونها تتجاوز التفويض الممنوح لها من الأمم المتّحدة -الذي ينصّ على تقديم المساعَدات الإنسانيّة والتنمية وتوفير أماكن عمل فقط- إذ هي على أرض الواقع تقوم بمهامّ التثقيف السياسيّ والتحريض، وإدارة مصالح اقتصاديّة، وتوفير التمثيل القانونيّ، وتعمل على توفير البنْية التحتيّة والبناء.

ويَخْلص عمران إلى أنّه بعد 67 عامًا من إقامة الأونروا يمكن القول بوضوح إنّها فشلت فشلًا ذريعًا في توفير الحلّ للّاجئين الفلسطينيّين. فقد ارتفع عددهم من نحو 700 ألف إلى ما يربو على خمسة ملايين ونصف مليون نسمة. واختتم بالاستنتاج أنّ الأونروا تُديم الصراع وتخلق تبعيّة لدى اللاجئين.[18]

تُعَدّ دراسة عمران دراسة ذات أبعاد سياسيّة محضة؛ إذ إنّ الهدف منها التحريض على الوكالة، وتوفير لائحة اتّهام ملأى بالأكاذيب، وتشويه صورة الأونروا بغية تفكيكها، واقتراح حلول لقضيّة اللاجئين عبْر إلغاء صفة اللاجئ، وبِذا يجري التخلُّص من قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين والإجهاز عليها.

تَبرز هذه الأهداف في دراسة أخرى مطوَّلة (تقع في 98 صفحة) نُشِرت في "مركز دراسات الأمن القوميّ" في جامعة تل أبيب عام 2020، من إعداد كوبي ميخائيل وميخال حطوئيل-ردوشتسكي. تسعى هذه الورقة كذلك (التي حملت العنوان "70 عامًا على الأونروا: آنَ الأوان لإصلاحات بنيويّة وإداريّة")[19] إلى توفير تبرير وذرائع قضائيّة لمحاولات إسرائيل إغلاق وكالة الأونروا.

تنطلق الدراسة من ضرورة التفكير الجِدّيّ في الذرائع لمنع استمرار عمل وكالة الأونروا. وتَذكر من بين هذه الأسباب فشَلَ الوكالة في توطين اللاجئين الفلسطينيّين، والارتفاعَ المتواصل في عدد اللاجئين، وكذلك تستشهد بقرار الإدارة الأمريكيّة عام 2018 التوقُّف عن تمويل الوكالة، وهي المموِّل الأكبر للوكالة، باعتباره توقيتًا مناسبًا لإغلاق الوكالة.

تدّعي الدراسة أنّ وكالة الأونروا أخفقت في تحقيق أهدافها التي من أجلها أقيمت، وتتركّز في فشل هذه الوكالة في دمج اللاجئين في مشاريع تنمية وإعمار في البلدان المضيفة، وتحسين أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتغيير الصورة النمطيّة عنهم. وبذلك ترى الدراسة أنّ الوكالة أسهمت في منع توطينهم في البلدان المضيفة -وهو (التوطين) الحلّ المفضَّل لدى إسرائيل بطبيعة الحال.

وكما في دراسة عمران، تنتقد هذه الدراسة كذلك عدم تحويل موضوع اللاجئين الفلسطينيّين إلى مسؤوليّة "المفوَّضيّة الساميَة للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين" مثلما هو الأمر مع سائر اللاجئين في العالم. بذلك يطالب الباحثان بتحويل قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين إلى قضيّة لجوء عاديّة كسائر الحالات التي في العالم، يكون حلّها عبْر الأدوات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويرفع المسؤوليّة عن دولة إسرائيل في إيجاد الحلّ، ابتغاءَ إسقاط حقّ العودة.

تحمل الدراسة جانبًا عمليًّا؛ إذ هي تقترح ثلاثة بدائل محتمَلة لوكالة الأونروا: الأوّل إصلاح شامل للوكالة بما يشمل إعادة هَيْكلة وإعادة تنظيم أساليب العمل والشفّافيّة، وكذلك تغيير وضع اللاجئين وخفض كبير في عدد مستحقّي المتابَعة من قِبل المنظَّمة؛ الثاني نقل صلاحيّات الوكالة وموازَناتها إلى الحكومات في مناطق

18. المصدر السابق.

19. ميخائيل، كوبي؛ وحطوئيل-ردوشتسكي، ميخال. (2020، أيّار). 70 عامًا على الأونروا: آنَ الأوان لإصلاحات بنيويّة وإداريّة. معهد دراسات الأمن القوميّ، جامعة تل أبيب.

عملها المختلفة، بمن في ذلك السلطة الفلسطينيّة؛ الثالث الدمج بين وكالة الأونروا ومفوَّضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين.

بما أنّ البدائل الثلاثة تحمل نواقص، وَفقًا لادّعاء الباحثَيْن، نجدهما يقترحان الدمج بينها في سبيل إنتاج بديل يمكن أن يحلّ محلّ وكالة الأونروا، ويخدم مصالح إسرائيل، وربّما ينهي قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين بوسائل إجرائيّة وإداريّة وعن طريق إعادة تعريف من هو اللاجئ. معنى ذاك أنّهما يقترحان تطبيع حالة اللجوء ودمج أكبر عدد ممكن من اللاجئين في الدول المضيفة. توضّح هذه الدراسة أنّ هدفها الأساسيّ هو سياسيّ، فضلًا عن أنّه يسعى إلى توفير التبريرات لإغلاق ملفّ اللاجئين الفلسطينيّين وإلغاء حقّ العودة.

في شباط المنصرم (2024)، صدرت دراسة للمحامية طاليا آينهورن، وهي محاضِرة في كلّيّة الحقوق في جامعة مستوطنة أريئيل، تعود وتؤكّد ما ورد في الدراسات السابقة، وتشدّد على ضرورة العمل على تفكيك وكالة الأونروا. في هذه الدراسة، التي حملت العنوان "إغلاق الأونروا وإنقاذ الدولة"،[20] تدّعي آينهورن أنّ "التعريف الموسّع على نحوٍ استثنائيّ للّاجئين الفلسطينيّين الذي تتولّى الأونروا المسؤوليّة عنه، بالإضافة إلى الصلاحيّات الممنوحة لها والطريقة التي تتصرّف بها، قد تتسبّب في إدامة قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين". لذا فقد حان الوقت، حسب رأي الكاتبة، لكي تتحرّك إسرائيل لإغلاق وكالة الأونروا، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيّين بالأدوات والمعايير نفسها التي تتعامل بها الأمم المتّحدة مع اللاجئين كافّة من كلّ الحروب الأخرى في العالم.

وقد سبق إقرارَ القوانين في الكنيست بأسبوع صدورُ مقال كتبه المحامي عَدِي شڤارتس (من مركز مسچاف لأبحاث الأمن القوميّ والإستراتيجيّة الصهيونيّة) تحت العنوان "اليوم التالي في غزّة: بدون لاجئين وبلا أونروا"،[21] حرّض فيه الكاتب في سبيل إغلاق وكالة الأونروا، وأوضح أنّ هذا الهدف يجب أن يندرج ضمن السعي لإغلاق ملفّ حقّ العودة واللاجئين، وأنّ هذا الهدف لا يقلّ أهمّيّة عن الحسم العسكريّ في غزّة والقضاء على قدرات حماس العسكريّة.

يقول شڤارتس: "أيّ رؤية إسرائيليّة "لليوم التالي" في غزّة يجب أن تتعامل على نحوٍ مباشر مع الدافع الفلسطينيّ لتدمير دولة إسرائيل. وإذا كانت إسرائيل جادّة حقًّا في القول إنّ "ما كان ليس ما سيكون"، فيجب ألّا تكتفي بقدرات الفلسطينيّين العسكريّة أو بالترتيبات التقنيّة والعمليّاتيّة لإدارة الحياة في القِطاع [...] كجزء من الرؤية الإسرائيليّة لليوم التالي في غزّة، وبالتوازي مع عمليّات اجتثاث التطرُّف الأخرى (على سبيل المثال: في نظام التعليم)، يجب على إسرائيل أن تصرّ على أنّه في غزّة، أو في أيّ جزء منها، لن يكون هنالك لاجئون ولا اعتراف بلاجئين، ولن يجري توزيع المزيد من بطاقات اللاجئين [...] ويجب على إسرائيل أيضًا أن تصرّ على حلّ وكالة الأونروا. وبما أنّه لن يكون هناك المزيد من اللاجئين في غزّة، فلن تكون هناك حاجة أيضًا إلى وكالة للّاجئين".[22]

بِذا يقترح الكاتب "التخلُّص" من مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين عبْر إلغاء صفة اللاجئ، وهو ما يحتّم إغلاق وكالة الأونروا، إذ يقول: "من المهمّ أن نتذكّر أنّه -في نظر الفلسطينيّين- اللاجئون والأونروا هم التعبير الأكثر وضوحًا عن رفضهم الاعتراف بنتائج حرب "الاستقلال" عام 1948 وإنشاء دولة إسرائيل. ولهذا السبب

20. آينهورن، طاليا. (2024، 11 شباط). إغلاق الأونروا وإنقاذ الدولة. موقع ميدا.

21. شڤارتس، عَدِي. (2024، 23 تشرين الأوّل). "اليوم التالي" في غزّة – من دون لاجئين ومن دون الأونروا. مسچاف- مركز الأمن القوميّ والإستراتيجيّة الصهيونيّة.

22. المصدر السابق.

بالتحديد، فإنّ الرحلة الطويلة للمجتمع الفلسطينيّ نحو التصالح مع وجود الدولة اليهوديّة يجب أن تبدأ بحلّ الأونروا ومحو ظاهرة اللاجئين.

وفي وقت متزامن، نشر الصحفيّ بِنْ دْرُور يميني مقالًا آخر بعد نحو أسبوع من إقرار قوانين إغلاق وكالة الأونروا في الكنيست، أوضح فيه مرّة أخرى ضرورة إلغاء مكانة اللاجئين عبْر إغلاق هذه الوكالة. ويقول بن يميني: "لم تكن هناك حاجة إلى الانتظار حتّى السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر للاكتشاف أنّه تحت رعاية الأونروا أقيم وحش يدعم الإرهاب. فقد جُمِعت شهادات عديدة بشأن تورُّط موظَّفي الأونروا في مذبحة السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر، وبشأن استخدام نشاط حماس لـمَرافق الأونروا قبل ذلك. [...] كما أنّه على مرّ التاريخ لم يحقَّق أيّ من أهداف الأمم المتّحدة التي كانت من وراء إقامة الأونروا. اليوم لم يعد هناك لاجئون، بل ثمّة أحفادُ لاجئين. وقد عارضت الدول العربيّة كلّ قرار يقضي بدمج العرب الذين هم من لحمهم ودمهم في المجتمعات العربيّة، بغية إدامة حالة اللجوء".[23]

خاتمة

توضّح هذه المقالات والدراسات، وبخاصّة أنّها صادرة عن مراكز أبحاث ذات تأثير بالغ على السياسات في إسرائيل، مدى اهتمام إسرائيل، المؤسَّسة الأمنيّة والسياسيّة، بموضوع وكالة الأونروا، ومدى الاستثمار في دراسة هذه الوكالة وإبراز مَخاطرها على دولة إسرائيل واقتراح بدائل للخدمات التي تقدّمها. كذلك تُظهِر مراجَعة هذه الدراسات أنّ الاهتمام واقتراح البدائل عن الوكالة لم يكونا نتيجة عمليّة طوفان الأقصى والحرب الحاليّة على غزّة، وأنّ الهدف المركزيّ من وراء محاولات إغلاق أو استبدال الأونروا هو التخلُّص من قضيّة اللاجئين وإغلاق هذا الملفّ، لا في غزّة فحسب، بل في كلّ المنطقة، وخاصّة في القدس الشرقيّة، عبْر إلغاء صفة اللاجئ عن أكبر عدد ممكن من اللاجئين الفلسطينيّين بأدوات إداريّة، والعمل على توطينهم في الدول المضيفة. بذلك يتمّ إلغاء حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى وطنهم ليكون جزءًا من سعي إسرائيل إلى إغلاق ملفّ الاحتلال وإنهاء القضيّة الفلسطينيّة، وفرض حلّ الأمر الواقع.

المساعي من أجل إغلاق وكالة الأونروا تعكس الإجماعَ الصهيونيّ في إسرائيل في ما يخصّ قضيّة اللاجئين ورفض حقّ العودة بواسطة قوانين. ولكن الخطورة في إغلاق وكالة الأونروا لا تكمن في إنهاء حقّ العودة فحسب، بل تتعدّاه إلى مسعى إسرائيل إلى استبدال وكالة الأونروا في قِطاع غزّة بروابط قرى جديدة، أو بوكلاء لإسرائيل، أو بمؤسَّسات إقليميّة أو حتّى دوليّة تتحكّم بها إسرائيل على نحوٍ أعمق. من خلال ذلك تحاول إسرائيل فرض السيطرة والتحكُّم على عمليّة إدخال المساعَدات الإنسانيّة والأغذية والأدوية إلى قِطاع غزّة، خلال الحرب وبعدها. تفكيك وكالة الأونروا أو استبدالها بأدوات ومنظَّمات فلسطينيّة أو غير فلسطينيّة خاضعة لرغبات وأهداف إسرائيل يعني المزيدَ من سيطرة إسرائيل على الجوانب المدنيّة في غزّة بعد الحرب، ويعني عودة الاحتلال والحكم العسكريّ بأدوات غير مباشرة. اقتراحات القوانين التي أُقِرّت نهاية الشهر الماضي هي خطوة إضافيّة في هذا الاتّجاه.

23. يميني، بِنْ دْرُور. (2024، 22 تشرين الأوّل). يجب أن ترحل الأونروا من العالم. واينت.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية